

تأثير التغييرات السياسية العربية الراهنة على الأمن القومي العربي (2011- 2018)

د. أحمد أحمد الرماح(*)
قسم العلوم الإدارية والاقتصادية
المعهد العالي للعلوم والتقنية - الزنتان

مقدمة:

يواجه الأمن القومي العربي مجموعة من التحديات التي فرضتها عليه الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية، بحكم الموقع الجغرافي المهم للوطن العربي الذي جعله منطقة صراع بين القوى الدولية الرامية للسيطرة عليه، بالإضافة إلى دول الجوار الإقليمي، وما لها من امتدادات عرقية ودينية طائفية، ومحاولاتها المستمرة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولقد مهدت

(*) Email: ahmedramah61@gmail.com

التغييرات السياسية العربية الراهنة التي أطلق عليها اسم ثورة الربيع العربي السبيل إلى تلك الدول للتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية التي شهدت التغييرات السياسية مستغلة الظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها الشعوب العربية خلال مرحلة التغيير، وما نتج عنها من اضطرابات.

ويمكن تتبع تأثير التغييرات السياسية العربية الراهنة المتمثلة في الثورات العربية التي بدأت عام 2011 م وأدت إلى تغيير بعض الأنظمة العربية، وما صاحبها من انهيار للمنظومة الأمنية لتلك الدول، وإنهاك البعض الآخر في حروب داخلية وفوضى أمنية كبيرة، طالت الكثير من الدول العربية، بالإضافة إلى تفكيك النسيج الاجتماعي لتلك الدول واستنزاف الثروات، وانتشار البطالة، وتعطل الإنتاج، مما يؤثر على الأمن القومي العربي.

مشكلة الدراسة:

إن الإطاحة بالأنظمة السياسية السابقة والفسل في إقامة أنظمة ديمقراطية بديلة في الدول العربية التي شهدت تلك التغييرات أدى إلى حالة من الفراغ السياسي، وعدم الاستقرار، وانتشار الفوضى والإرهاب والحروب الأهلية التي بدورها أدت إلى إنهاك الجيوش العربية في معارك داخلية، بالإضافة إلى كثرة الاضطرابات وتعطل الإنتاج، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، ولم يعد هناك حديث عن القضايا القومية المركزية مثل القضية الفلسطينية، والتعاون العربي المشترك، ما جعل مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال التالي: ما تأثير التغييرات السياسية العربية الراهنة (2011-2018) على الأمن القومي العربي ؟

تساؤلات الدراسة:

وهي التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، وهي على النحو التالي:

- 1- ما هي دوافع بعض التغييرات السياسية العربية الراهنة؟
- 2- ما أهم الأخطار التي تواجه الأمن القومي العربي في ظل بعض التغييرات السياسية العربية الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- 1- أن التغييرات السياسية العربية الراهنة تؤثر تأثيراً سلبياً في الأمن القومي العربي.
- 2- أن التغييرات السياسية العربية الراهنة كانت لها أسباب قوية ومتراكمة لم تعالج في وقتها من قبل الأنظمة السابقة.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: وهو معرفة تأثير بعض التغييرات السياسية العربية الراهنة على الأمن القومي العربي من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- 1- محاولة التعرف على بعض دوافع التغييرات السياسية العربية الراهنة.
 - 2- الكشف عن الأخطار التي تواجه الأمن القومي العربي في ظل التغييرات السياسية العربية الراهنة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- إلقاء الضوء على مفهوم الأمن القومي العربي بعد غياب الحديث عنه منذ اندلاع ثورة الربيع العربي 2011م.

2- الكشف عن المخاطر التي صاحبت ثورة الربيع العربي، ومحاولة الإسهام في إيجاد حلول لمواجهة تلك المخاطر.

منهجية الدراسة:

في إطار الدراسة الحالية يمكن الاستفادة من بعض المناهج في دراسة الموضوع وهي:

1- المنهج التاريخي:

حيث يستند هذا المنهج على عرض وتحليل الاتجاهات والوقائع والأحداث السابقة لبعض التغييرات السياسية العربية الراهنة، وربطها بالواقع الحالي، واستشراف حالتها في المستقبل.

2- المنهج الوصفي التحليلي:

ستعتمد الدراسة على هذا المنهج، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع من كتب ودوريات ورسائل علمية، مع السعي نحو تحديد المفاهيم والمتغيرات الموجودة، وتحديد العلاقة بين المفاهيم والمتغيرات؛ حتى يمكن الوصول إلى إطار نظري دقيق يخدم هذه الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأمن القومي العربي: المفهوم والأبعاد.

المحور الثاني: التغييرات السياسية العربية الراهنة: الأسباب والنتائج.

المحور الثالث: انعكاس بعض التغييرات السياسية العربية الراهنة على الأمن القومي العربي.

المحور الأول: الأمن القومي العربي: المفهوم والأبعاد.

أولاً- مفهوم الأمن القومي العربي: عند وضع تعريف للأمن القومي العربي يمكن طرح السؤال التالي: كيف يمكن تصور قيام أمن قومي عربي دون وجود دولة عربية واحدة؟ ولذلك يجب أن نفرق بين مستويين من التحليل هما:

1- وجود المفهوم في حد ذاته.

2- وجود الأداة التي تعمل على تحقيق هذا المفهوم.

ومن الخطأ القول بعدم وجود أمن قومي عربي لعدم وجود دولة عربية ترتبط بهذا المفهوم؛ لأن ذلك يعني قيام التحليل على المستوى الثاني متجاهلاً المستوى الأول، ولقد وضع عدد من الباحثين العرب عدة تعريفات للأمن القومي العربي، من أهمها تعريف عطا زهرة للأمن القومي العربي بأنه "تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العربية ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبنائها بعيدة عن أي تهديد داخلي أو خارجي، مباشر أو غير مباشر، لوجودها القومي، أو لحركة تطورها، وقدرتها على القيام بدورها الحضاري".⁽¹⁾ ولقد اقترحت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 1993م تعريفاً للأمن القومي العربي، وقد عُرض على مجلس الجامعة لإقراره، وينص هذا التعريف على أن "الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها، وحقوقها، وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القوة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي"⁽²⁾، ومما سبق يتضح أن الأمن القومي العربي يشمل أمن جميع الدول العربية دون استثناء، وأن أي تهديد لأمن أي دولة من الدول العربية يؤثر على أمن الدول العربية مجتمعة.

ثانياً - أبعاد الأمن القومي العربي: لا بد من النظر إلى مفهوم الأمن القومي العربي على أنه مفهوم متكامل الأبعاد، بمعنى أن غياب أو إهمال أحد أبعاده ينسف إمكانية تحقيقه من الأساس، وأن تحقيق أي بعد من أبعاد الأمن القومي يجب أن يستند ويتكامل مع تحقيق الأبعاد الأخرى، فالموقع الجغرافي وتدابيراته، والعامل البشري ومؤثراته، والموارد الاقتصادية وفعاليتها تمثل في مجملها المعطيات الموضوعية للسياسة الأمنية.

أولاً - البعد الجيوبوليتيكي للأمن القومي العربي: حيث يقوم هذا البعد على دور الجغرافية في التأثير على الأمن القومي العربي، حيث يشمل الوطن العربي مساحة واسعة متصلة في قارتي آسيا وأفريقيا، ولكنه يختلف عن الدول الآسيوية والإفريقية التي يجاورها، وذلك من حيث السلالة البشرية واللغة والفكر والثقافة، وبالنظر إلى خريطة الوطن العربي يمكن أن نلاحظ قدرة الوطن العربي على التحكم في العلاقات التي تربط أوروبا وآسيا وإفريقيا نتيجة للامتداد الشاسع للوطن العربي، وسيطرته على الممرات التي تصل الغرب بالشرق، حيث يطل على كل الساحل الشرقي والجنوبي للبحر المتوسط، ويسيطر على كل شاطئ البحر الأحمر، كما يشرف على جزء مهم من المحيط الهندي والشاطئ الغربي والجنوبي للخليج العربي، كما يحيط الوطن العربي بإفريقيا على شكل قوس يمنع اتصالها بأوروبا إلا عن طريقه⁽³⁾، بالإضافة إلى قدرة الوطن العربي للتحويل إلى منطقة جذب كبيرة للقوى المحيطة بها في حالة تبلور الشعور بالأمن القومي العربي وستصبح تلك الكيانات والقوى المحيطة بالوطن العربي تابعة للقطب العربي، وهذا الوضع له أهمية في إستراتيجيات الدول الكبرى وتجعل المنطقة محل اهتمامها.

ثانياً - البعد الاجتماعي للأمن القومي العربي:

يتمتع الوطن العربي بدرجة عالية من التماسك الديني حيث هناك لغة واحدة، وديانة واحدة تربط الأغلبية، وإحساس عميق بوجود تراث مشترك، وتعتبر نسبة الأقليات في الوطن العربي نسبة ضئيلة سواء أكانت الأقليات التي لا تتحدث العربية، أو التي لا تعتنق الإسلام.

ونظراً لأهمية البعد الاجتماعي للأمن القومي العربي خطت جامعة الدول العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة بجوانبها المختلفة، وبخاصة جانب الأمن الجماعي، فوضعت مشروعاً لها، تضمن مجموعة من الاتجاهات في عدة محاور، من أهمها إبراز مخاطر التحدي الخارجي الذي يواجه الأمة العربية، وضمان الأمن القومي، وتحقيق الديمقراطية في مضامينها السياسية والاجتماعية⁽⁴⁾.

ثالثاً- البعد السياسي للأمن القومي العربي:

إن هذا البعد يمكن أن يصبح عنصر قوة عن طريق اتفاق القوى العربية على التنسيق بين أهدافها القومية، وذلك من خلال وضع ترتيب لهذه الأهداف وفقاً لأهميتها مع التزام كافة الأقطار بها، وتنسيق الجهود السياسية لمواجهة المشاكل التي تهم الوطن العربي، وإنشاء مؤسسات سياسية قوية واتساع حجم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن الدين والطائفة أو العرق، وسد الثغرات التي يمكن من خلالها أن يتهدد الأمن القومي العربي.

رابعاً- البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي:

ويمكن تحديد مؤشرات القوة الاقتصادية العربية في أربعة مؤشرات هي:⁽⁵⁾

- 1- القوى البشرية: فالوطن العربي يمتلك قوة بشرية كبيرة تتميز بالزيادة.
- 2- الزراعة: ما زالت الزراعة هي القطاع الرئيسي لمعظم الأقطار العربية، حيث تقدر الأراضي المزروعة أو القابلة للزراعة بحوالي 125 مليون هكتار.
- 3- الصناعة: على الرغم من توافر إمكانيات النمو الصناعي في الوطن العربي فإن الصناعة تمثل جزءاً ضئيلاً سواء من حيث عدد العاملين بها، أو من حيث نسبة تكوينها للدخل القومي.

4- الموارد الطبيعية: يمتلك الوطن العربي إمكانات هائلة من الموارد الطبيعية كالبترول والفوسفات والحديد والغاز الطبيعي، وكلها مقومات هائلة للأمن القومي.

خامساً- البعد العسكري للأمن القومي العربي:

هناك عدة مؤشرات يجب الأخذ بها أثناء التنسيق العسكري العربي في مواجهة الأخطار والأطماع الدولية، وهي⁽⁶⁾:

- 1- الاعتماد على جيوش متطورة رادعة.
- 2- الاتفاق على شكل وحجم الوحدات القتالية، والاتفاق على أسلوب السيطرة والقيادة للتشكيلات، ومن ثم تحديد شكل وتنظيم القيادات على المستويات المختلفة حسب ظروفها وإمكانياتها.
- 3- توفير المعدات القتالية وتطويرها من خلال تنمية التصنيع الحربي العربي وصولاً إلى مستوى مناسب من الاكتفاء الذاتي.
- 4- توحيد العقيدة العسكرية العربية.

المحور الثاني: التغييرات السياسية العربية الراهنة: المفهوم والأسباب

أولاً مفهوم التغييرات السياسية العربية الراهنة: ويقصد بها حالة التغيير السياسي لبعض النظم العربية في بداية سنة 2011، والتي أطلق عليها الساسة وبعض الإعلاميين اسم الربيع العربي، ويرى الكاتب العراقي عبد الشفيق عيسى أن مصطلح الربيع العربي ذو مرجعية غربية أطلقته وسائل الإعلام والدوائر السياسية في الغرب على الحراك الجماهيري الذي عرفته المنطقة العربية، منذ اندلاع أحداث تونس التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي في يناير 2011م مستلهماً ما حدث في أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي⁽⁷⁾.

ويذهب الكاتب المغربي إدريس الكنبوري إلى أن هذا الاصطلاح يشير إلى زمن أسبق إذ يقول: عكس ما هو شائع فإن تسمية الربيع العربي التي تعني قلب نظام الحكم، وتغيير النخبة

الماسكة بزمام السلطة تسمية قديمة ظهرت في خمسينيات القرن الماضي، حتى قبل أحداث تشيكوسلوفاكيا، ففي الخمسينات ألف الباحث الفرنسي بينواست ميشان كتاب تحت عنوان "الربيع العربي" تطرق فيه إلى التغييرات السياسية الكبرى التي عمت الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي، وتركيا في تلك الفترة⁽⁸⁾.

ثانياً - أسباب التغييرات السياسية العربية الراهنة:

- من أهم أسباب ثورات الربيع العربي كما تناولها العديد من السياسيين والباحثين هي:
- 1- **استبدال الأنظمة الحاكمة:** يأتي الاستبدال السياسي في مقدمة العوامل التي قادت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي في عدد من الدول العربية، حيث أكد الباحثون والخبراء أن الاستبدال السياسي هو أبرز عامل مشترك بين الأنظمة التي قامت بها ضدها تلك الثورات، حيث عملت تلك الأنظمة على فرض سيطرتها على مختلف الأنشطة السياسية، ومع مرور الوقت تحولت إلى هيمنة كاملة، ولم تعتد بأي من الدساتير أو القواعد المنظمة للعمل السياسي، وهذا الأمر انعكس على حياة المواطن الذي شعر بالتهميش، ما أدى إلى ظهور عدد من حركات التمرد المطالبة بالتغيير والداعية إلى الثورة على الأنظمة، بعد ذلك اندلعت ثورات الربيع العربي، وتمكنت من تغيير بعض الأنظمة.
 - 2- **تردي الأوضاع الاقتصادية:** أن دراسة التاريخ تؤكد أن الوضع الاقتصادي المتردي كان دائماً سبباً مباشراً في سقوط الأنظمة، وخير مثال على ذلك الثورة الفرنسية التي بدأت أحداثها عام 1789م، وينطبق هذا أيضاً على الدول العربية التي شهدت أحداث ما يعرف بالربيع العربي. حيث النسبة الأكبر من الدول العربية التي شهدت خروج المواطنين في مظاهرات تنادي برحيل الحكام وسقوط الأنظمة كانت تعاني أزمات اقتصادية حادة، حيث انخفض مستوى دخل الفرد بصورة كبيرة، ما أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى، وزيادة عدد

الأفراد المنتمين إلى الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى غلاء الأسعار، وعجز أبناء الشعب عن توفير متطلبات الحياة الأساسية، وكان ذلك نتيجة سوء إدارة الموارد والفشل في استغلالها⁽⁹⁾.

3- **إيادة مظاهر الحياة الديمقراطية:** لقد كان خروج الجماهير العربية إلى الميادين والشوارع مطالبين بالتغيير نتيجة لعدم وجود أي منبر آخر يمكن للمواطن التعبير عن رأيه من خلاله، حيث عملت الأنظمة الحاكمة آنذاك على إيادة كافة مظاهر الحياة الديمقراطية، فقامت الأحزاب الحاكمة بفرض السيطرة على المجالس النيابية، إذ كان الحزب الحاكم في تونس يسيطر على مجلس النواب منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، وحتى اندلاع أحداث الربيع العربي فقد كانت نسبة مقاعد حزب الأغلبية داخل المجلس 80% تقريباً، وكذلك بالنسبة للمجلس النيابي المصري حيث شغل أعضاء الحزب الوطني الحاكم أكثر من 90% من مقاعده في العام 2010م، وكان الهدف الرئيس من ذلك تهميش دور المعارضة، والانفراد بعملية تشريع القوانين، ومراقبة الأداء الحكومي أي أن الأنظمة كانت تحتفظ في قبضتها بالسلطة التشريعية والتنفيذية وهذا يتنافى مع مبادئ الديمقراطية⁽¹⁰⁾.

4- **سوء الواقع الاجتماعي:** كانت الأوضاع الاجتماعية في الدول العربية قبل ثورات الربيع العربي سبباً في قيامها، حيث عانت الشعوب بصفة عامة والشباب بصفة خاصة من تردي الأوضاع الاجتماعية في بلادهم، ووقع عليهم ظلم كبير بسبب سياسات المحسوية والوساطة، مما أضاع فرصتهم في الحصول على عمل ملائم يناسب مؤهلاتهم، ويلبي طموحاتهم، وقد كانت فئة الشباب تعاني من البطالة، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وعجزهم عن الزواج وتأسيس حياتهم الأسرية المستقرة، مما ساهم في زيادة حدة الاحتقان وإعلان التمرد التي أدت إلى التغيير.

5- **قمع قوى المعارضة:** مارست الأنظمة الحاكمة قبل ثورات الربيع العربي كافة مظاهر القمع ضد قوى المعارضة المتمثلة في الاعتقالات، وفرض الرقابة على وسائل الإعلام المختلفة، وخاصة الصحف الحزبية والمستقلة، وكانت تفرض سيطرتها على الأنشطة الطلابية، وتمنع

أو تضع شروطاً على تكوين الأحزاب، وسجن السياسيين بدون محاكمة، وبذلك لم تترك أي متنفس للجماهير الغاضبة للتعبير عن آرائها بحرية من خلال القنوات الشرعية المخصصة لذلك والتي نصت عليها الدساتير، ما جعل الجماهير تخرج للشوارع وتسقط الأنظمة.

المحور الثالث: انعكاس بعض التغييرات السياسية العربية الراهنة على الأمن القومي العربي

1- الانعكاسات الاقتصادية: على الصعيد الاقتصادي يبدو واقع الدول التي قامت بها ثورات الربيع العربي وخاصة التي وقعت بها الاضطرابات والحروب الداخلية أشد بؤساً مما يظهر في الصورة الخارجية، حيث تواجه هذه الدول أوضاعاً اقتصادية صعبة، وتعاني ضعفاً زمنياً في النمو وخطلاً بنوياً وشحاً في الموارد المالية والاستثمارات الأجنبية، وهو الأمر الذي يدفعها كي تبقى أسيرة العجز في موازنتها، وتظل رهينة المديونية بتداعياتها وشروطها المجحفة، مرغمة على تغطية احتياجاتها بالاقتراض، والاستدانة، إذا استمرت في سياستها الحالية، والجدول التالي يبين انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو عام 2016 م.

مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للدول التي شهدت ثورات الربيع العربي القيمة بالمليون دولار أمريكي

الدولة	سنة 2006	سنة 2016	نسبة النمو %
تونس	31416	38615.9	0.02%
سوريا	34190	22163	0.04%
ليبيا	53194	16385.7	-10.6%
مصر	107378	277579	8.8%
اليمن	21196	27317.61	2.52%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2007، 2017 م⁽¹¹⁾.

كما شهدت تلك الدول تراجعاً ملحوظاً في تدفق الاستثمارات الأجنبية وخاصة سنة 2011 م في الدول التي قامت بها الثورات، حيث وصلت الاستثمارات في تونس إلى 89.5 مليون دولار عام 2011 م بدل 159.7 مليون دولار عام 2010م، أما في مصر فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى مصر 163.6 مليون دولار عام 2011م بتراجع يبلغ 75% عن السنة السابقة⁽¹²⁾. أما في اليمن وليبيا وسوريا فلا توجد إحصائيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها.

2- **الانعكاسات الأمنية والعسكرية:** في ليبيا قاتل عدد كبير من فروع الجيش مع النظام السابق وفي وقت لاحق قتل أفراد أو سجنوا، أما أفراد المنطقة الشرقية رغم أنهم انشقوا مبكراً، فإنهم ظلوا بعيدين عن الخطوط الأمامية للجبهة، والجيش الجديد كان جيشاً من القادة، لكن دون جنود، يضم في صفوفه 6 آلاف عنصر موزعين بين أربع كتائب، إحداها من القوات الخاصة، والثلاثة الأخرى كتائب مشاة، ولا يعمل فعلياً سوى ألف عنصر، وتعرضت معداته وأسلحته للنهب والتدمير، وصار الجيش لا يسيطر على منشآته الخاصة في بعض أنحاء البلاد، وظلت البنية التحتية والحدود خارج سيطرته، ومعنوياته منخفضة، ولا يوجد تنسيق داخلي بين كتائبه⁽¹³⁾، كما تم استهداف الشرطة وتدمير مقارها، وفقدت 40% من قوتها العاملة، وأصبحت الشرطة ضعيفة التسليح وغير مجهزة لحفظ الأمن الأكثر صعوبة⁽¹⁴⁾.

أما في سوريا فإن خسائر الجيش والبنية التحتية خلال ثلاث سنوات فقط تقدر بحوالي 60 ألف ضابط وجندي من الضحايا و120 ألف جريح، أي: ما يعادل نصف القوة العسكرية التي تحت السلاح، وليس الجيش، وما يقارب ثلاثة آلاف دبابة وعربة مدرعة وآلية حربية من مختلف الأنواع، وأكثر من 40 بطارية صواريخ مضادة للطائرات من مختلف الأنواع، جرى تخريبها وتدميرها كلياً على أيدي الثوار، وأكثر من 120 طائرة ما بين إسقاط وتخريب وهو ما يعادل ثلث القوة الجوية تقريباً، بالإضافة إلى خسارة سوريا لسلاحها الردعي المتمثل بمئات الرؤوس الكيميائية والتكتيكية والاستراتيجية⁽¹⁵⁾.

بالإضافة إلى الحرب الأهلية باليمن وما نتج عنها من تدمير للقوة العسكرية اليمنية التي لم يجد الباحث معلومات دقيقة عن حجم الخسائر التي خلفتها.

3- **الانعكاسات السياسية:** نجحت ثورات الربيع العربي في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، هذا الوضع سيؤدي إلى علاقات جديدة ستلقي بظلالها على العلاقات الدولية لهذه البلدان مع دول أخرى في المجال الإقليمي أو الدول الغربية، وبذلك سيكون هناك تغيير في السياسة الخارجية، يتماشى مع أو يتوافق مع المصلحة الوطنية، سيكون مستقبل النظام السياسي في دول الربيع العربي غير واضح المعالم، ولكن هناك بعض السيناريوهات المحتملة الحدوث حسب القوى التي يمكن أن تسيطر على نظام الحكم في الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي⁽¹⁶⁾ حسب التصورات التالية:

أولاً- تصور سيطرة الإسلاميين: وهناك تصورات ممكنة منها⁽¹⁷⁾:

أ- سيطرة القوى المعتدلة حسب رأي الدول الغربية، وهي تيار الإخوان المسلمين متمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، والنهضة في تونس، والعدالة والبناء في ليبيا، والتنمية والإصلاح في اليمن، فهذه الأحزاب لا تقوم سياستها على الكراهية للغرب، بل تقوم سياستها على الأساس البراغماتي، مثل حزب النهضة في تونس الذي لا يجد حرجاً في الجمع والتوفيق ما بين القيم والأحكام الإسلامية قيم ومبادئ الدولة المدنية والتعددية السياسية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان، وتعتبر تركيا من أكبر الداعمين لهذه الأحزاب.

ب- سيطرة ائتلاف حكومة إسلامية مع حكومة ليبرالية، وهو أيضا يجد دعماً من الغرب للحصول على مزايا جديدة في العلاقات التجارية والاقتصادية، وذلك نظراً لوجود أحزاب إسلامية متطرفة مرتبطة بتنظيم القاعدة.

ج- حكومة إسلامية ائتلافية معتدلة مع حزب إسلامي متطرف: وهذه لا تنال رضا الغرب بسبب صعوبة التعامل مع ديمقراطية أعطت التيار الإسلامي الأغلبية الساحقة، ستكون العلاقات مع الغرب متفاوتة حسب التشكيلة الحكومية، ومدى قوة سيطرة الإسلاميين.

ثانياً - تصور سيطرة الجيش: وهو احتمال يقوم بسيطرة الجيش على السلطة، ولكن في ظل توفر مناخ مناسب، وذلك في حالة عدم اتفاق القوى السياسية على شكل النظام، وانتشار الفوضى وحدوث الحروب الأهلية، أو يمكن الحدوث في حالة سيطرة الإسلاميين المتطرفين على السلطة، وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية معادية للغرب وحليفة للقوى الإرهابية، بذلك في كلتا الحالتين سيكسب الجيش الرضا والقبول من الغرب، لان حدوث أي الاحتمالين سيعرض المنطقة إلى حالة فوضى وتهديد للأمن والسلم الدوليين، يلحق الضرر بالمصالح الغربية⁽¹⁸⁾، وقد يؤدي هذا الوضع إلى تدخل عسكري مباشر من الدول الغربية أو من الدول الإقليمية كتركيا وإيران اللتين لهما أطماع في المنطقة، وهو ما سيهدد الأمن القومي العربي بصفة عامة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- التنشيط السياسي وما رافقه من انشطارات اجتماعية وتمزقات اقتصادية في البلدان التي أطيح فيها بالسلطة الحاكمة، كما حدث في ليبيا واليمن، بالرغم من أخذه صوراً مختلفة فهو يجتمع على أداء عمل واحد، وهو التمزق الذي أخذ الصور القبلية والمناطقية، ومحصلة ذلك تنازع على القيادة في مرحلة الصراع، واقتسام الغنائم بعد الفوز على السلطة، وقد حال ذلك دون التوصل لبرنامج وطني حقيقي، والمحصلة دولة مدنية شكلاً، وقبلية ومناطقية مضموناً، تساعد هي الأخرى القوى الأجنبية على التغلغل وإخضاع الجميع لمشروعها.
- 2- تراجع القضايا القومية المصيرية إلى الخلف، وتقدم تلك القطرية عوضاً عنها نحو الإمام، والدليل على ذلك هو غياب أمور كثيرة تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، لانشغال كل قطر عربي بالمشكلات التي يعانيتها محلياً، ما يضعف الاتجاه القومي، ويشل حركة القوى التي تدعو له، ما جعل العدو يمرر مشاريعه التهودية، خاصة التي تتعلق بالقدس، وإقامة المستوطنات.

التوصيات:

وبما أن الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول ضد الأخطار التي تهددها في الداخل والخارج فإن التغييرات السياسية العربية بنتائجها الحالية تمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي، ويتطلب ذلك الآتي:

- 1- إجراء مصالحة وطنية شاملة بالدول التي قامت بها ثورات الربيع العربي، تشمل كافة الأحزاب والقبائل والطوائف، المتناحرة بتلك البلدان، ودعم قانون العدالة الانتقالية وحفظ حقوق الأقليات العرقية والدينية.
- 2- توحيد كافة المؤسسات وخاصة الأمنية والعسكرية ودعمها خاصة في ليبيا وسوريا واليمن.
- 3- تكوين مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتدريبها على ممارسة الديمقراطية وحمايتها.
- 4- إقامة نظم ديمقراطية حقيقية تكفل حق المواطنين في ثروات البلدان والمشاركة السياسية دون إقصاء أو تمييز.
- 5- مواجهة التدخل الأجنبي بكل صوره وأشكاله في شؤون الدول العربية، والاهتمام بالقضايا القومية المحورية كالقضية الفلسطينية.

هوامش البحث:

- (1) عطا، محمد زهرة، الأمن القومي والعمل العربي المشترك، المستقبل العربي، بيروت، عدد94، 1986، ص17.
- (2) هيثم الكيلاني، المياه العربية والصراع الإقليمي، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1993.
- (3) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000.
- (4) عطا، محمد زهرة، مرجع سابق.
- (5) محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص132.

- (6) المصدر السابق، ص 133.
- (7) فريد أمعشوش، الربيع العربي قراءة في المفهوم والمصطلح
[http://www.boceimacit.com/tag /](http://www.boceimacit.com/tag/)
- (8) المصدر السابق.
- (9) سيف الدين عبد الفتاح، الإحياء الثوري ومستقبل ثورات الربيع العربي، مجلة نون الإلكترونية.
- (10) المصدر السابق.
- (11) المنظمة العربية للتنمية الزراعية. <http://www.aoad.org>
- (12) UNCTAD world investment Report
- (13) محمود خليفة جود' وأحمد عبد التواب، المليشيات والحركات المسلحة في ليبيا، المكتب العربي للمعارف.
- (14) المصدر السابق.
- (15) جورج متى، دراسة مفجعة لمعهد بريطاني، خسائر سوريا في جيشها وبنيتها التحتية.
- (16) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013.
- (17) رمضان عبد السلام حيدر، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، مجلة الجامعة الأسمرية، عدد 24، بدون تاريخ.
- (18) المصدر السابق.